الأمم المتحدة S/2011/239

مجلس الأمن

Distr.: General
12 April 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) التي طلب فيها المجلس إطلاعه أولا بأول على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويتضمن هذا التقرير معلومات حديثة وردت منذ تقريري السابق المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/681)، بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، فضلا عن توصيات من أجل تمديد ولاية البعثة التي ستنتهي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعد مرور ست سنوات تماما على دخول اتفاق السلام الشامل حيز النفاذ، بدأ الاقتراع في استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان. وفي ٧ شباط/فبراير، أُعلنت النتائج الرسمية، حيث صوت أكثر من ٩٨ في المائة من المشاركين في الاقتراع تأييدا للانفصال. وعلى الفور أعلن حزب المؤتمر الوطني قبوله بنتائج الاستفتاء واعتمدها المجلس الوطني بعد ذلك. وعقب ذلك مباشرة، أكد الطرفان مجددا التزامهما بحل جميع المسائل المتبقية المتعلقة باتفاق السلام الشامل بحلول ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي سيمثل نهاية الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق. ومع ذلك، منذ ذلك الحين، لم يحدث سوى تقدم محدود في ترتيبات ما بعد الاستفتاء، بما يشمل مسألتي أبيي وترسيم الحدود الهامتين.

الاستفتاء

٣ – في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أصدرت مفوضية استفتاء جنوب السودان الأرقام النهائية للتسجيل للاستفتاء على النحو التالي: سُجل ٥١٢ ٧٥٥ ٣ شخصا في جنوب

الرجاء إعادة استعمال الورق

السودان، و ٨٥٧ ١١٦ شخصا في الشمال، و ٢١٩ ٦٠ شخصا في خارج القطر. وجرى الاقتراع في الفترة من ٩ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ومضى عموما بدون أحداث في جميع أرجاء السودان وفي البلدان الثمانية المحددة للتصويت في الخارج (إثيوبيا، وأستراليا، وأوغندا، وكندا، وكينيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية).

٤ - وأعلنت مفوضية استفتاء جنوب السودان النتائج الأولية للاقتراع في ٢ شباط/فبراير، حيث أعقبت ذلك فترة ثلاثة أيام لتقديم الطعون. ونظرا لعدم تقديم طعون، أصدرت المفوضية النتائج النهائية في ٧ شباط/فبراير على النحو التالي: صوتت نسبة ٩٨,٨٣ تأييدا للانفصال ونسبة ١,١٧ في المائة تأييدا للوحدة. وبلغت المشاركة الإجمالية للمشاركين في الاقتراع نسبة ٩٧,٥٨ في المائة.

٥ - وقام فريقي المؤلف من ثلاثة أعضاء والمعني بالاستفتاء، بقيادة بنجامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، بزيارة السودان خلال فترة الاقتراع وفرز الأصوات وتجميعها ونقلها (من ٥ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير) وخلال إعلان النتائج (من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير). وخلص الفريق إلى أن الاستفتاء عبر عن الإرادة الحرة لشعب جنوب السودان وأن العملية عموما اتسمت بالحرية والنزاهة والمصداقية. وأعلن العديد من المراقبين الدوليين والوطنيين عن اتفاقهم مع تلك الاستنتاجات. ويعتبر الفريق الآن أن ولايته قد اكتملت في جنوب السودان ومعلقة في أبيي.

التحضيرات السياسية لفترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

٦ - بدأ كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان التحضير للانتقال إلى فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. وفي كانون الثاني/يناير، واستجابة لمطالب داخلية من أجل الإصلاح السياسي في الشمال، شرع حزب المؤتمر الوطني في حوار مع الأطراف السياسية الفاعلة، بما في ذلك حزبان معارضان رئيسيان (حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل)، لضمان المشاركة في حكومة عريضة القاعدة وعملية تقودها الحكومة لمراجعة الدستور. ومن ناحية أخرى دعت المعارضة إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية تقوم على جدول أعمال وطني متفق عليه لإجراء الإصلاحات. وتصاعدت التوترات السياسية عقب المظاهرات التي قادها الطلاب في الفترة بين ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٣ شباط/فبراير والتي أدت إلى اعتقالات بين الطلاب والصحفيين وقادة المجتمع المدني.

٧ - وفي ٢١ شباط/فبراير، اعتمد المجلس الوطني النتائج الرسمية للاستفتاء. وفي الجلسة نفسها، أعلن رئيس المجلس أنه، نتيجة للاقتراع الذي غلّب خيار الانفصال، فإن ممثلي جنوب

السودان سيفصلون من المجلس اعتبارا من شهر نيسان/أبريل. وأعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان رفضها للقرار، حيث قالت إن فصل النواب قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٩ تموز/يوليه سيكون أمرا غير دستوري وسيشكل انتهاكا لاتفاق السلام الشامل. وفي ٢٨ شباط/فبراير، قامت لجنة التشريع والشؤون القانونية في المجلس الوطني بعكس ذلك القرار وقررت عدم تعليق عضوية النواب الجنوبيين والسماح لهم بالمشاركة في الجلسات إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية في تموز/يوليه. ولا يزال الخلاف بشأن المسألة يشغل الهيئة التشريعية القومية.

٨ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أعلن سلفا كير، رئيس حكومة جنوب السودان، إنشاء لجنة لمراجعة الدستور مكلفة بمراجعة الدستور الانتقالي واعتماده بصفته دستورا مؤقتا. وأعرب عدد من القادة السياسيين عن عدم رضاهم لعدم استشارتهم في تشكيل اللجنة، وبعد مناقشة المسألة في المجلس السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان في يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير، تم بعد ذلك توسيع عضوية اللجنة. إلا أنه، في ٨ آذار/مارس، أعلنت خمسة أحزاب سياسية انسحابها من اللجنة، حيث اتهمت الحركة الشعبية بأنها غير جادة في الالتزام بتنفيذ عملية شاملة أو بتكوين حكومة عريضة القاعدة في الجنوب. ورغم أن هذه الأحزاب لم تعد تشارك في اللجنة، وعد الرئيس بعرض الدستور الانتقالي المعدل المقترح على منتدى الأحزاب السياسية في جنوب السودان، وهو الهيئة المنشأة لمتابعة قرارات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ للمؤتمر الجامع لكل الأحزاب، برئاسة الرئيس. ومع ذلك، لا يزال هناك غموض بشأن مدى تشاورية هذه العملية. ويجب أن تتاح للجمعية التشريعية لجنوب السودان فترة ٦٠ يوما على الأقل للتداول قبل اعتماد الدستور الانتقالي المقترح بحلول ٩ تموز/يوليه.

التفاوض بشأن ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل

٩ - تواصلت المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل طوال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم ما شابها من بطء نتيجة لإجراء الاستفتاء. ويظل مشروع الاتفاق الإطاري الناجم عن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي يقوده رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو امبيكي، يشكل الأساس للمفاوضات. وعقد عدد من الاجتماعات على مستوى ''المجموعات'' في شباط/فبراير بإشراف اللجنة السياسية المشتركة (برئاسة كل من الفريق صلاح قوش، مستشار الرئيس للشؤون الأمنية، وباقان أموم، وزير شؤون السلام في حكومة جنوب السودان) لتوفير توجيه سياسي لمناقشات المجموعات.

١٠ - وفيما يتصل بالأمن، اتفق الطرفان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على الشروط العامة للتعاون فيما بعد اتفاق السلام الشامل، وقررا إنشاء آلية مشتركة لمعالجة الشواغل الأمنية لكل منهما، بما في ذلك مسألة الحدود بين الشمال والجنوب. واتفق الطرفان أيضا على البدء في حل الوحدات المتكاملة المشتركة خلال ٩٠ يوما من الإعلان الرسمي لنتائج الاستفتاء، باستثناء الوحدات المنتشرة في أبيي والوحدات التي تتولى تأمين حقول النفط. ويتطلب بعض القضايا الأساسية مزيدا من النظر فيه على أعلى مستوى بما في ذلك: دور الأطراف الثالثة في دعم تنفيذ الاتفاق على الآليات الأمنية المشتركة؛ ومستقبل العدد الكبير من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان ذوي الأصول الشمالية؛ والوحدات المتكاملة المشتركة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

١١ - ورغم الاتفاق على مبادئ موجهة لدعم المفاوضات الاقتصادية بوصفها جزءا من مشروع الاتفاق الإطاري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أقر الطرفان بأن المفاوضات بشأن المسائل الفنية تتطلب عملا عاجلا. وكخطوة في ذلك الاتجاه، اجتمع فريق الاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بالطرفين في الفترة من ١ إلى ٥ آذار/مارس في إثيوبيا، بالإضافة إلى خبراء فنيين من بعثة الأمم المتحدة في السودان ومصرف التنمية الأفريقي والولايات المتحدة والنرويج، لمناقشة مسائل الديون والعملة والنفط المطروحة على مستوى المجموعات الفرعية. وأحرز الطرفان تقدما في عدد من المسائل المعلقة. واتفق الطرفان على تولي حكومة السودان لجميع التزامات الديون الخارجية، شريطة تلقي التزامات مؤكدة بتخفيف عبء الديون من المجتمع الدولي وانتهاج استراتيجية مشتركة للاتصال بالدائنين. وفيما يتعلق بالعملة، تم الاتفاق على الإبقاء على الجنيه السوداني بوصفه سندا قانونيا لفترة تتراوح بين ستة وتسعة شهور عقب الفترة الانتقالية. أما بالنسبة للنفط، فقد تم الاتفاق على الإبقاء على مبدأ الإقليمية فيما يتعلق بأصول النفط. واتسمت المناقشات بالصراحة الواضحة والتعاون، بيد أنه يتعين حل العديد من المسائل الاقتصادية بحلول ٩ تموز/يوليه، بما في ذلك تقسيم ديون ميزان المدفوعات، ووصول الجنوب للبنية التحتية لنقل النفط، وإدارة حقول النفط في المناطق الحدودية.

١٢ - وفيما يتعلق بالمواطنة، اتفق الطرفان على ضرورة الحيلولة دون أن يصبح الناس عديمي الجنسية بعد انفصال البلد رسمياً وحماية حقوق الشماليين في الجنوب والجنوبيين في الشمال. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بشأن الفترة الزمنية الملائمة اللازمة للانتقال إلى ترتيبات المواطنة الجديدة وبشأن حق بعض المجموعات في اختيار جنسيتها. ويقوم حزب المؤتمر الوطني بتعديل القانون الحالي وتقوم الحركة الشعبية بصياغة قانونها الخاص بهدف التصديق في الشمال والجنوب بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

١٣ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان العمل عن كثب مع مُيسر المفاوضات، ومع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وجهات معنية أخرى لدعم عملية التيسير. وقد سُجل بعض التقدم في المسائل الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، في ضوء التوترات في أبيي وانعدام التقدم في حل النزاع، علقت الحركة الشعبية في ١٢ آذار/مارس مشاركتها في مفاوضات ما بعد اتفاق السلام الشامل. وادعت الحركة الشعبية أيضا أن حزب المؤتمر الوطني يقوم بزعزعة الاستقرار في جنوب السودان بتزويد الجماعات المتمردة في ولايتي جونقلي وأعالي النيل بالأسلحة. إلا أن حزب المؤتمر الوطني نفى تلك الاتهامات وأصر على استعداده لمواصلة المفاوضات.

ترسيم الحدود

١٤ - في ١٩ شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة السياسية المشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان خطة الترسيم للأجزاء المتفق عليها من خط الحدود الحالي بين شمال السودان وجنوب السودان. وتنطوي عملية الترسيم، التي تستغرق أكثر من شهر واحد والتي لم تبدأ بعد، على عمليات استطلاع جوية وبرية، يعقبها ترسيم مادي للحدود من قبل ١٢ فريقا تعمل على نحو متزامن. ومن المتوقع أن تطلب اللجنة التقنية المخصصة للحدود دعما لوجستياً وتقنيا من بعثة الأمم المتحدة في السودان وهو ما أعربت البعثة عن استعدادها للقيام به.

١٥ - ووافقت اللجنة السياسية المشتركة على إيجاد حلول للمناطق الخمس المتنازع عليها، بغية التمكن من إكمال الترسيم قبل بدء موسم الأمطار في نهاية نيسان/أبريل. ولهذا الغرض، طلب الطرفان إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ تيسير حل المجالات مثار الخلاف المتبقية.

أبيي

١٦ - ظلّت الحالة في أبيي متقلّبة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدّى استمرار إخفاق الطرفين في إحراز تقدّم نحو التوصّل إلى تسوية بخصوص مركز أبيي المستقبلي إلى تزايد الإحباط، كما أنه قوّى العناصر المتشدّدة بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، وكان عاملا مساعدا على استمرار العنف.

١٧ - وفي الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، وقعت اشتباكات في مواقع عدّة، وبالأخصّ قرب ماكير أبيور، وتكبّد كلا الجانبين خسائر من جرّائها. وفي ١٣ كانون الثاني/

يناير في كادقلي، وقع زعيما قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك اتفاقا ينظّم ترحال المسيرية الرحّل عبر منطقة أبيي في عام ٢٠١١، ودفْع التعويضات عن الحوادث التي وقعت خلال موسم الترحال الماضي، وفتْح طريق نياما – أبيي للعائدين من المشرّدين داخليا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وقع وزيرا داخلية حكومتي السودان وجنوب السودان اتفاقا يتم بموجبه نشر كتيبتين إضافيتين للوحدات المتكاملة المشتركة مع سحب وحدات الشرطة التابعة للجنوب إلى بلدة أبيي نفسها إلى حين ورود نتائج الدراسة الشرطية المشتركة الرفيعة المستوى التي تجرى لتحديد الاحتياجات الشرطية لمنطقة أبيي. وبناء على طلب الطرفين، قامت البعثة بنقل ما ورد من عناصر الوحدات المتكاملة المشتركة إلى مناطق انتشارها، وهي مستمرّة في إمدادها بالمياه والأدوية.

١٨ – وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أعلنت ميليشيا المسيرية منع السير على الطريق الرئيسي المارّ عبر منطقة أبيي، مما يعوق تدفّق الغذاء وسائر المواد إلى بلدة أبيي من الشمال. واحتفظ كلا الطرفين بحجم قواته المسلّحة والميليشيات المقاتلة باسمه الموجودة في منطقة أبيي، بل وزادا منه في بعض الحالات، وهو ما يشكّل انتهاكا مباشرا لاتفاق ١٧ كانون الثاني/يناير. واجتمعت هيئة الرئاسة في ٢٧ كانون الثاني/يناير لمناقشة مسألة أبيي ووعدت بإحراز تقدم صوب إيجاد تسوية للنزاع بحلول نهاية آذار/مارس.

١٩ – وقام كلا الطرفين بإعاقة انتشار الوحدات المتكاملة المشتركة وإعاقة تنفيذها لعملياتها. وفي ١٢ شباط/فبراير، أدّى تبادل لإطلاق النار وقع بين جندي تابع للوحدات المتكاملة المشتركة وعدد من أفراد الشرطة بالقرب من سوق بلدة أبيي إلى قيام جمهرة من الناس بالهجوم على سكّان وتجار شماليين أغلبهم من الدارفوريين، ممّا أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص. واحتمى ٣٠٠ تاجر دارفوري وسوداني شمالي بمخيّم البعثة. وفي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، وقعت اشتباكات في تونداش، ثم وقع اقتتال في ماكير أبيور ونونق في ٢ آذار/مارس وفي تاج اللي ٥ آذار/مارس. وتأكّد مقتل أكثر من ١٠٠ شخص من جرّاء الاقتتال، وإنْ كانت هناك تقارير غير مؤكّدة تفيد بأن عدد القتلى يزيد عن ذلك بكثير. وكان الوصول إلى المناطق المتأثرة متاحا للبعثة في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس، ثم منعها كلا الجانبين من الوصول إلى هذه المناطق ابتداءً من ٤ آذار/مارس، وظل الوضع هكذا إلى أن أتيح للبعثة الوصول إلى المناطق ثانيةً في أواخر آذار/مارس.

٢٠ – ونتيجة للعنف، بدأ كبار السنّ والنساء والأطفال من أهالي دينكا نقوك المقيمين في بلدة أبيي والقرى الواقعة شمالها يلوذون بالفرار جنوبا خلال الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس بأعداد ربما بلغت ٢٠ ٠٠٠. ونزح بعض أهالي المسيرية شمالا هربا من

الاشتباكات المتوقع نشوبها بين الجماعات المسلحة. وأفيد بأن قسما من السكان من قبيلة دينكا نقوك ربما وصلت نسبته إلى ٦٠ في المائة قد عاد إلى بلدة أبيي، وإنْ بقيت غالبية المشرّدين من النساء والأطفال في المناطق الواقعة خارجها.

٢١ - وعقدت البعثة لقاء بين وفدين رفيعي المستوى لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في مجمّع البعثة في أبيي في ٤ آذار/مارس للاتفاق على تدابير تُتّخذ للمساعدة على تخفيف حدة التوترات المحلية وتسهيل تنفيذ اتفاقي كادقلي المؤرخين ١٣ و ١٧ كانون الثاني/يناير. وخلال المفاوضات، تظاهر نحو ٢٠٠ من أهالي قبيلة دينكا نقوك خارج المجمّع. وأضرم المتظاهرون النيران ورشقوا أفراد الأمم المتحدة ومركباتها بالحجارة ووقعت حالة اقتحام أشخاص لمجمّع البعثة عبر بوابته الرئيسية أسفرت عن إصابة جندي أعزل من أفراد الوحدات المتكاملة المشتركة. وأُلحقت أضرار بما مجموعه ١٥ من مركبات الأمم المتحدة. ومع ذلك، اتّفق الطرفان على التنفيذ الكامل والفوري لاتفاقي كادقلي المؤرّخين ١٣ و ١٧ كانون الثاني/يناير، بما في ذلك إنشاء لجنة دائمة تتكون من ممثلين سياسيين اثنين لكلّ من الطرفين، وعضو واحد من كلّ من الجيشين وقوّتي الشرطة والأجهزة الأمنية الوطنية، وقيادة الوحدات المتكاملة المشتركة التي جرى نشرها مؤخّرا. وقد كرّر اتفاق ٤ آذار/مارس تأكيد ضرورة نشر الوحدات المتكاملة المشتركة بشكل كامل وفعّال في المواقع التي سبق تحديدها في منطقة أبيي وانسحاب سائر القوات من المنطقة فورا. واتفق أيضا على ألا تشمل الوحدات المتكاملة المشتركة التي تُنشر في أبيي أيا من العناصر التي كانت ضالعة في اشتباكات عام ٢٠٠٨، أو أي عناصر قد تتنازعها مصالح متضاربة في ما يتعلّق بالنزاع على أبيي.

٢٢ - ووفقا لاتفاق كادقلي، وبعد إبرام اتفاق ٤ آذار/مارس، سهّلت البعثة عقد اجتماعين للّجنة الدائمة في ٩ و ١٠ آذار/مارس في الخرطوم. وفي أي من الاجتماعين، لم يتمكن الطرفان من تجاوز مسألة نشر جنود الوحدات في بلدة دفرة الذي رهنته الحركة الشعبية بانسحاب الشرطة التابعة للشمال انسحابا كاملا من حقول النفط في دفرة. ولما لم تحلّ هذه المسألة على هذا المستوى، قرّر كلا الطرفين إحالتها إلى اللجنة السياسية المشتركة الرفيعة المستوى التي يرأسها باقان أموم، وزير شؤون عملية السلام بحكومة جنوب السودان، وصلاح قوش، المستشار الرئاسي، والتي كان مقررا لها أن تجتمع في ١٢ آذار/مارس.

٢٣ - وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في ملكال، احتدمت التوترات بين طرفي اتفاق السلام الشامل وازدادت حدّة الخطاب السياسي المتبادل بينهما. وفي ١٢ آذار/مارس، بدلا من انعقاد اللجنة السياسية المشتركة الرفيعة المستوى كما كان متوقعا، عقد الوزير باقان أموم مؤتمرا صحفيا اتهم فيه القوات المسلحة السودانية بدعم المتمردين، وبالأخص الجنرال

أتور، وأعلن تعليق حكومة الجنوب جميع المحادثات مع حزب المؤتمر الوطني. في اليوم التالي، أصدر حزب المؤتمر الوطني بيانا أعلن فيه أنه لم يعد من الممكن وقف ترحال أهالي قبيلة المسيرية إلى جنوب أبيي وأن نشوب نزاع في ما يتصل بمسألة الترحال ليس بالأمر المستبعد.

٢٤ - ثم عُقد اجتماع لهيئة الرئاسة بين الرئيس عمر البشير ونائب الرئيس سلفا كير، في ١٧ آذار/مارس، بحضور الرئيس مبيكي. وخلال هذا الاجتماع، لم يتمكن الطرفان من التوصّل إلى أرضية مشتركة بخصوص إيجاد حل فوري للنزاع على أبيي، وطلبا من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى اقتراح حلّ بحلول نهاية آذار/مارس. بيد أنهما اتفقا على أن تقوم البعثة بالتحقيق في مزاعم الحركة الشعبية بخصوص عمليات نشر القوات المسلحة السودانية في أبيي ودعم حزب المؤتمر الوطني/القوات المسلحة السودانية للجماعات المتمرّدة في جنوب السودان. وريثما ينتهي هذا التحقيق، اتفق الرئيس البشير ونائب الرئيس كير كذلك على أن يستأنف الطرفان المناقشات المتعلقة بمفاوضات ما بعد الاستفتاء المعلّقة. وبخصوص تنفيذ اتفاقي كادقلي، اتفقا على التفعيل الفوري للّجنة الدائمة التي شكلت في أبيي في ٤ آذار/مارس، وإنْ لم يوضحا مستقبل شرطة النفط في دفرة. واتفقت هيئة الرئاسة بعد ذلك على قيام جميع القوى عدا الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة بمغادرة منطقة أبيي، وعلى أن تتولى البعثة رصد هذه العملية والتحقق منها.

٢٥ - وبينما لم تقع أي هجمات خطيرة منذ انعقاد اجتماع اللجنة الدائمة في ١٠ آذار/مارس في الخرطوم، أردي أحد أعضاء وحدة أبيي المتكاملة المشتركة المنتمين إلى الجيش الشعبي قتيلا بالرصاص في ماكير أبيور في ١٢ آذار/مارس وأفيد بأن خمسة من أعضاء الوحدة المتكاملة المشتركة المنتمين إلى القوات المسلحة السودانية باتوا في عداد المفقودين. ويجري حاليا التحقيق في هذا الأمر. وفي ١٣ آذار/مارس، وقعت حادثة صغيرة لتبادل لإطلاق النار بين جنود في الوحدة المتكاملة المشتركة ينتمون إلى القوات المسلحة السودانية وآخرين ينتمون إلى الجيش الشعبي في بلدة أبيي أسفر عن إصابة شخص واحد. وكان هذا من العوامل التي أدّت إلى توتّر العلاقات بين وحدات التفتيش المشتركة المنتمية إلى القوات المسلّحة السودانية وتلك المنتمية إلى الجيش الشعبي.

المشاورات الشعبية

٢٦ - بينما أُحرز بعض التقدم في اتجاه تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل بخصوص المشاورات الشعبية، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعيّن القيام به قبل انتهاء الفترة الانتقالية. ففي ولاية النيل الأزرق، أجرت اللجنة البرلمانية المعنية بالمشاورات الشعبية سلسلة من جلسات الاستماع العلنية خلال الفترة ما بين ١٤ كانون الثاني/يناير و ٢ شباط/فبراير

في ١٠٨ مراكز في مختلف أنحاء الولاية أعرب خلالها ٦٩ ٤٢٩ شخصا عن آرائهم في تنفيذ الاتفاق. وكان تركيز الرسائل التي تمّ الخروج بها من جلسات الاستماع منصبّا على أشكال الإدارة والاحتياجات الإنمائية في الولاية. وتنطوي المرحلة التالية على إجراء جلسات استماع مواضيعية في آذار/مارس بمشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأعضاء مجلس الولاية والمجلس الوطني والإدارة الأهلية والمثقفين. وقد تأخّر إجراء هذه العملية نظرا لوجود خلافات سياسية وإجرائية شتّى.

٢٧ - ولدى اختتام جلسات الاستماع العلنية والمواضيعية، ستقوم اللجنة البرلمانية المعنية بالمشاورات الشعبية بتجميع التقرير النهائي لتقديمه إلى المجلس التشريعي للولاية. وسيساعد في هذه العملية عدد من الخبراء السودانيين والدوليين. ومن ثمّ، سيقوم المجلس التشريعي للولاية ببلورة موقفه حيال القضايا التي سيجري التفاوض بشأنها مع الحكومة الاتحادية. وتتوقّع الأطراف المعنية أن تفرغ من هذه العملية، بما فيها المفاوضات بين ولاية النيل الأزرق وحكومة الوحدة الوطنية، بانتهاء الفترة الانتقالية.

٢٨ - وفي ولاية جنوب كردفان، تحتل المشاورات الشعبية مكانا متقدّما في جدول الأعمال السياسي، ولكنها ما زالت مرهونة بإجراء انتخابات الولاية المقرّر إجراؤها في أيار/مايو والتي يجري الإعداد لها بأعمال التحضير التقنية. وخلال الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير، تلقّى ٤٠٧ أشخاص متعاقد معهم من ١٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني التدريب على إجراء حملة للتوعية بعملية المشاورات الشعبية التي ستجرى في جنوب كردفان في المرحلة المقبلة. وفي الوقت ذاته، أجرى معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم سلسلة من حلقات العمل بالتعاون مع اللجنة التحضيرية بالولاية وشركة AECOM الاستشارية. ونوقشت القضايا المتعلّقة بتقاسم الثروة، وتقاسم السلطة، والأراضي، والحقوق الاجتماعية والثقافية مع قطاع عريض من الجهات المعنية.

الانتخابات في ولاية جنوب كردفان

٢٩ - تجدر الإشارة إلى أنه لم تجر انتخابات الحاكم أو الانتخابات التشريعية في ولاية جنوب كردفان وقت إجراء الانتخابات على نطاق الدولة بأسرها عام ٢٠١٠، وذلك بسبب وجود منازعات بخصوص أرقام تعداد السكان. ومن المقرّر أن يجري الاقتراع خلال الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١١ وأن يبدأ الفرز بعدها مباشرة مع إعلان النتائج في كل مركز من مراكز الاقتراع. ولم تقم لجنة الانتخابات الوطنية بعد بتحديد الجدول الزمني المفصل لإعلان النتائج، وإن كان يلزم بموجب قانون الانتخابات الوطني ولوائح المفوضية أن تُعلن النتائج النهائية خلال فترة أقصاها ٣٠ يوما من انتهاء عملية الاقتراع.

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر، قدّمت الحركة الشعبية اعتراضات إلى المفوضية القومية للانتخابات بخصوص الدوائر الجغرافية الـ ٣٢، ورفضتها المفوضية في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وبعد أن أرجئ تسجيل الناخبين مرّتين متتاليتين، بدأ التسجيل في ٢٤ كانون الثاني/يناير واختُتم في ١٢ شباط/فبراير.

٣١ - وخُصّصت الفترة ما بين ٢٥ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس لعرض سجلّ الناخبين والاعتراض عليه. وعند نهاية عملية تسجيل الناخبين، قدّمت الحركة الشعبية شكوى إلى اللجنة العليا للانتخابات بالولاية والمفوضية القومية للانتخابات وبدأت مناقشات ثنائية لمعالجة وتصحيح حالات التضارب في أعداد الناخبين المسجّلين. وانضمّت أحزاب سياسية معارضة أخرى إلى الحركة الشعبية في شكواها هذه. وقُدّم ما مجموعه ٢٦ اعتراضا، ولكن لم تقبل المفوضيتان النظر إلا في اثنين منها. وبعد عمليتي العرض والتعديل، فرغت المفوضية القومية للانتخابات من إعداد سجل الناخبين ليكون العدد النهائي للناخبين المسجّلين ٥٥٨ ٦٤٢. وفي ٨ آذار/مارس، وافقت الأحزاب السياسية خلال اجتماع لها مع المفوضية على سجل الناخبين النهائي. وقد أدخلت المفوضية بعض التعديلات على الجدول الزمني للانتخابات على سبيل تلبية للحاجة إلى وقت إضافي للتوصّل إلى اتفاق بخصوص أعداد الناخبين المسجّلين، ولكن لم ينطو هذا على تغيير موعد إجراء الانتخابات نفسها. وفُرغ من إجراءات التقدّم للترشّح، ويُتوقّع نشر قائمة المرشحين النهائية في ٢ نيسان/أبريل. ومن المتوقع بدء الحملة الانتخابية في ٤ نيسان/أبريل واختتامها في ١ أيار/مايو.

تقاسم الثروة

٣٢ - وفقا لما أفادت به وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بحكومة جنوب السودان، بلغت إيرادات السودان النفطية في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٤,٤٢٣ بليون دولار، وبلغت حصة حكومة جنوب السودان منها ١,٨٠٢ بليون دولار، في زيادة عن حصة عام ٢٠٠٩ التي كانت تساوي ١,٠٦٨ بليون دولار. وبعد إجراء التسويات المتعلقة بالمتأخرات والمصروفات، حُوّل إلى حكومة جنوب السودان ما مجموعه ١,٥٥٣ بليون دولار. ووفقا لما أفادت به وزارة المالية والاقتصاد الوطني في حكومة الوحدة الوطنية، بلغت حصّة الولايات المنتجة للنفط في الإيرادات النفطية لعام ٢٠١٠ ما مجموعه ٨٩,٢٧ مليون دولار منها ٢٦,٨٦ مليون دولار لولاية الوحدة، و ٤٥,٧٩ مليون دولار لولاية أعالي النيل، و ١٦,٦٢ مليون دولار لولاية جنوب كردفان. وبلغت حصّة منطقة أبيي من إيرادات النفط لعام ٢٠١٠ ما مجموعه ٤,٣ مليون دولار حوّل منها إلى الآن ٢,٧٢ مليون دولار.

٣٣ - وما زال حجم الإيرادات غير النفطية في جنوب السودان صغيرا نسبيا. ووفقا لما أفادت به وزارة المالية والاقتصاد الوطني في حكومة الوحدة الوطنية، تمّ تحصيل ما مجموعه ٤٥,٩ مليون جنيه سوداني (حوالي ١٦,٥ مليون دولار) في عام ٢٠١٠.

اتفاق سلام شرق السودان

٣٤ - ظلت الحالة السياسية والأمنية في شرق السودان مستقرة. واستمر الموقّعون على اتفاق سلام شرق السودان بالمشاركة الكاملة في معالجة النقاط المرجعية المتبقية، بما في ذلك استيعاب ممثلي شرق السودان في الخدمة المدنية القومية والمؤسسات القومية. ولا يزالون ملتزمين أيضا بتنفيذ المشاريع الإنمائية التي اتفق عليها في مؤتمر المانحين لشرق السودان الذي استضافته الكويت في يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٥ - ومع إقرار بعض قادة جبهة الشرق بالتقدم المحرز فقد أعربوا عن استيائهم من تنفيذ تقاسم السلطة، ولا سيما بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠.

عملية سلام دارفور

٣٦ - في ٢٢ شباط/فبراير، قدم فريق الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الدوحة إلى حكومة السودان، وحركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة، مجموعة من مشاريع المقترحات المتعلقة بالقضايا الرئيسية الضرورية لتحقيق السلام في دارفور. وفي ١١ آذار/مارس، قدم فريق الوساطة رسائل إلى الأطراف تحثها على اعتماد أربعة من الفصول الستة المقدمة بحلول ٢٠ آذار/مارس. وقد أدى إعلان الحكومة عن نيتها إجراء استفتاء بشأن التكوين الإداري لدارفور في الأشهر المقبلة وإنشاء ولايتين إضافيتين في دارفور إلى تأخر العملية، إذ إن حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة رفضتا المشاركة في محادثات مباشرة إلى أن تحصلا على تأكيدات بأن تبقى المسألة على جدول أعمال محادثات السلام. وجددت حكومة السودان التزامها بعملية السلام في الدوحة خطيا في ١٤ آذار/مارس. وتتواصل المناقشات في ما يتعلق بالنصوص.

ثالثا - التطورات الأمنية في جنوب السودان

٣٧ - أدّت الجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان من أجل تعزيز الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأحزاب السياسية لعموم جنوب السودان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، جنبا إلى جنب مع العديد من قرارات العفو الهامة التي أصدرها الرئيس سالفا كير، إلى تبديد التوترات السياسية بشكل كبير في الجنوب خلال فترة الاستفتاء. غير

أن حدة التوتر ارتفعت في الجنوب في أعقاب الاستفتاء. وعلى وجه الخصوص، استؤنفت الصدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وعدد من المتمردين والميليشيات، بما في ذلك القوات الموالية للواء جورج أتور (وهو عضو سابق في الجيش الشعبي) والنقيب أولونيي (ميليشيا قبيلة الشلك) وديفيد ياو ياو (ميليشيا قبيلة المورلي)، مما يشكل خطرا كبيرا على المدنيين في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة.

٣٨ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، وقّعت حكومة جنوب السودان واللواء أتور وقفاً لإطلاق النار استمر طوال فترة الاستفتاء، ولكنه انهار في مطلع شباط/فبراير مع قيام كل من الجيش الشعبي واللواء أتور باتهام الآخر بانتهاك الاتفاق. وفي ٩ و ١٠ شباط/فبراير، اشتبك الجيش الشعبي مع ميليشيا اللواء أتور في مقاطعة فنجاك، بولاية جونقلي. وأُجلي ما مجموعه ٦٤ مصابا في صفوف المدنيين براً وجواً إلى مستشفى ملكال، حيث نقلت بعثة الأمم المتحدة في السودان ٢٣ من المصابين بالهليكوبتر. وبعد ذلك، شرع الجيش الشعبي في عملية كبيرة ضد قوات اللواء أتور. والمنطقة مستقرة منذئذ وأفيد عن تشتت قاعدة الدعم التابعة لأتور وعودة بعض من أتباعه إلى مناطقهم الأصلية أو انضمامهم إلى الميليشيات الأخرى. غير أن اللواء أتور يواصل الإفلات من الاعتقال، ويعتقد أنه يوجد حاليا في مقاطعة بيجي، بولاية جونقلي.

٣٩ - وخلال العملية، أعلن الجيش الشعبي أن بعض المناطق التي يدور القتال فيها في ولايتي جونقلي وأعالي النيل غير آمنة وقيّد إمكانية وصول بعثة الأمم المتحدة في السودان إليها، مما أعاقها عن ممارسة ولايتها في مجالات الحماية والتحقق والرصد. إلا أن البعثة بدأت اعتبارا من ١٨ آذار/مارس بالوصول إلى جميع المناطق المتضررة التي أزيلت منها الألغام. ومن المقرر أن تبدأ أفرقة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام المعنية بالتقييم والمسح الأعمال التنفيذية في ٢ نيسان/أبريل، ولكن إزالة جميع المواد قد تستغرق شهورا.

٤٠ - وتواصلت بدرجات متفاوتة من النجاح المفاوضات المتعلقة باندماج عناصر سابقة من القوات المسلحة السودانية من الجنوب ومتمردين في الجيش الشعبي والتي بدأت بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويبدو أن عملية دمج القوات التابعة للّواء تانقيني (وهو عضو سابق في القوات المسلحة السودانية) والمقدم أيوك أوغات (ميليشيا قبيلة الشلك) متعثرة وأن دمج قوات العقيد ماثيو بول جانغ (وهو عضو سابق في القوات المسلحة السودانية) متوقفة تماما. وفي ولاية الوحدة، علق الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى جهود التفاوض على وقف إطلاق النار مع العقيد قلواك قاي، بسبب الخلاف على شروط اندماجه. ويشكل استمرار وجود الميليشيات بانتظار إدماجها في أقاليمها

الأصلية، وفي بعض الحالات بالقرب من الجيش الشعبي وقوات اللواء جورج أتور، سببا للتوتر ويمكن أن يؤدي إلى مواصلة النزاع. وفي ٦ آذار/مارس، أسفر اشتباك في أواشي في ولاية أعالي النيل بين الجيش الشعبي وقوات النقيب أولونيي عن وقوع ٥٧ إصابة. ويقود النقيب أولونيي جماعة منشقة من ميليشيا الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي، التي رفضت الاندماج في ولاية أعالي النيل وتركت منطقة التجمع منذ ذلك الحين. وفي ١٢ آذار/مارس، هاجمت قوات النقيب أولونيي، في ما يبدو أنه كان عملية انتقامية، مواقع الجيش الشعبي في ملكال، مما أسفر حسب التقارير الواردة عن مقتل ٣٠ عنصرا من مناصري أولونيي وجنديين من الجيش الشعبي، إضافة إلى إصابة ١٥ مدنيا.

٤١ – وانخفض عدد الهجمات التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتلقت البعثة تقارير يصعب تأكيدها، من خلال الاتصال الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، عن عدة هجمات في ولاية غرب الاستوائية نسبت إلى جيش الرب للمقاومة، وأسفرت عن مقتل سبعة أشخاص واختطاف ١٦ شخصا (أفرج عن ١٢ شخصا منهم ولا يزال ٤ منهم مفقودين) وإصابة ٢١ شخصا، بالإضافة إلى أكثر من ٨٠٠ ٢ نازح جديد. وفي حين أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تقصر وجودها عموما على العمل الاستخباراتي وتعقُّب حركة جيش الرب للمقاومة، فإن العمليات الأمنية الرامية إلى حماية المجتمعات المحلية تنفذ في المقام الأول من جانب قوات الدفاع المحلية والجيش الشعبي.

نقل القوات

٤٢ – في حين أن القوات المسلحة السودانية نقلت جميع قوات الوحدات المتكاملة المشتركة بشكل كامل من جنوب السودان، لا تزال نسبة نقل الجيش الشعبي من الشمال متوقفة عند ٣٧,٧ في المائة من القوام المعلن البالغ ١٦٨ ٥٩ فردا. ولا يمكن أن يعالج هذا التناقض عن طريق أدوات الرصد والتحقق القائمة لوحدها. غير أن اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار وافقت في اجتماعها المعقود في آذار/مارس على تركيز جهودها للرصد والتحقق على تحديد الوجود الفعلي للجيش الشعبي في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ووفقا لذلك، وجهت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار لإجراء عمليات رصد لأي قوات متبقية تابعة للجيش الشعبي في الولايتين والتحقق منها وتقديم المساعدة إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار في ما يتعلق باتخاذ قرار سياسي بشأن هذه القوات التي لا يزال مصيرها مجهولا.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٤٣ - مع الإعلان عن النتائج المؤقتة للاستفتاء في ٣٠ كانون الثاني/يناير في جوبا، قرر مجلس الدفاع المشترك الشروع في حل الوحدات المتكاملة المشتركة باستثناء الوحدات المنتشرة في منطقة أبيي وتلك التي تحمي حقول النفط. وفي ١ شباط/فبراير، صدرت الأوامر بنقل الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية والمتمركزة في جنوب السودان إلى شمال خط الحدود الحالي، دون استعداد كاف أو تقديم معلومات إلى قوات الوحدات المتكاملة المشتركة. ونتيجة لذلك، رفضت بعض العناصر الجنوبية في الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية في القطاع الثالث الانتقال إلى الشمال، مما أدى إلى وقوع اقتتال داخلي ضمن الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية المتمركزة في ملكال في ٣ و ٤ شباط/فبراير وكذلك حوادث إطلاق نار في الوحدات التابعة للقوات المسلحة السودانية المتمركزة في ملوط، وبونج، وكسارة، وخود أدار في ٥ شباط/فبراير، وهو ما أسفر عن وقوع ما مجموعه ٥٥ قتيلا و ٨٤ جريحا. وقد قدمت بعثة الأمم المتحدة المساعدة في مجالي التخفيف من حدة النزاع والإجلاء الطبي للأفراد الجرحى.

٤٤ - وفي مطلع آذار/مارس ٢٠١١، بدأ لواء من الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للجيش الشعبي متمركز في الخرطوم بالانتقال إلى جنوب خط الحدود الحالية. وقد أحال مجلس الدفاع المشترك حالة مكونات الوحدات المتكاملة المشتركة من الجيش الشعبي في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى الرئاسة لمواصلة النظر فيها. وفي القطاع الأول، لا يزال معظم الفرقة الأولى من الوحدات المتكاملة المشتركة في منطقة التجمع الخاصة بها في جوبا ولكنه سيتحرك وفقا لما هو مقرر في الأسابيع المقبلة عندما تتوافر الأصول اللوجستية. وفي القطاع الثاني، أوشك تحرك وحل الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية على الانتهاء. وذكر الجيش الشعبي أن أفراد الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة له اندمجوا اندماجا كاملا في الفرقة السادسة التابعة لهذا الجيش. وفي القطاع الثالث، لا يزال ١٢٥ فردا من الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية في بور وسوف يتحركون إلى الشمال مع قوات الوحدات المنتقلة من جوبا.

٤٥ - ويطرح الانتقال السريع والواسع النطاق للوحدات المتكاملة المشتركة، بما في ذلك نقل الأسر والمعدات، الكثير من التحديات في مجالات القيادة والسيطرة واللوجستيات. ودعت الدروس المستفادة من حادث ملكال في ٣ شباط/فبراير إلى التخطيط السليم وإلى القيام بحل الوحدات بطريقة منظمة وسلمية. وبناء على ذلك، في أعقاب توجيه صادر عن

اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار في اجتماعها الذي عقد في آذار/مارس، تواصلت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي مع بعثة الأمم المتحدة في السودان سعيا للحصول على دعم لوجستي لعمليات نقل الوحدات المتكاملة المشتركة وهو ما استجابت له البعثة في حدود ولايتها وقدرتها.

٤٦ - وتضمّن اتفاق كادقلي الموقع في ١٧ شباط/فبراير نقل كتيبتين إضافيتين من الوحدات المتكاملة المشتركة إلى منطقة أبيي، وهو نقل قامت البعثة بتيسيره. إلا أنه، نتيجة للتحديات التي تواجه هذه الوحدات في المحافظة على نفسها، فهي لا تتمتع بالتأثير التنفيذي الذي كان يتوخى منها. وتسعى البعثة إلى الحصول على الدعم من المانحين الدوليين من خلال الصندوق الاستئماني القائم المخصص للوحدات المتكاملة المشتركة. وقدم مشروع مقترح لحفر ١٠ آبار مياه إضافية إلى أربعة مانحين دوليين، ولكن لم يرد سوى رد واحد حتى الآن (برفض تقديم الدعم). ولا تزال البعثة تقدم الدعم اللوجستي الأساسي (المياه والمساعدة الطبية) إلى تلك الوحدات.

نشر القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان

٤٧ - حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٠٢٤ ٩ جنديا من أصل قوام القوات المأذون به والبالغ ٠٠٠ ١٠ جندي: ٣٧٤ مراقبا عسكريا و ١٨٤ ضابط أركان و ٤٦٦ ٨ جنديا. ويمثل ذلك ٩٢,٤ في المائة من القوام الذي أوصت به دراسة القدرات العسكرية التي أجريت في عام ٢٠٠٨ (والبالغ ٩٩٠ ٩ جنديا).

٤٨ - ووُسّع مجال تركيز العنصر العسكري خلال الفترة المشمولة بالاستعراض ليشمل تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع الرئيسية حتى ٩ تموز/يوليه. ومع تقاتل جماعات مسلحة في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي للسيطرة على طرق الإمداد الرئيسية (فُم الزراف)، قامت البعثة بنقل تعزيزات إلى هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، تدعم البعثة نقل وحل الوحدات المتكاملة المشتركة عن طريق التحقق من تعداد جنود هذه الوحدات ومعداتها ورصد حركتها وتنسيق تدمير الذخائر غير المنفجرة. وبناء على الطلب المقدم من اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، تقوم البعثة بالتحقق من عدد جنود الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للجيش الشعبي في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

٤٩ - وفي أعقاب اشتباكات وقعت في منتصف كانون الثاني/يناير وأواخر شباط/فبراير ومطلع آذار/مارس، ومنعاً لمواصلة تصعيد العنف، عززت البعثة وجودها شمال بلدة أبيي من خلال تعزيز انتشارها المكون من أربع سرايا بسريتين إضافيتين وتعزيز مقر الكتيبة بقوات من

الكتيبة الاحتياطية للقوة. ويتيح هذا الانتشار المعزز زيادة تواتر الدوريات داخل بلدة أبيي وكذلك في جميع أنحاء منطقة أبيي، مما يرسي وجودا مستمرا للأمم المتحدة ويطمئن المدنيين.

القيود على حرية التنقل

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحركت معظم دوريات البعثة في منطقة البعثة دون أن تُفرض أي قيود متعمدة على حرية تنقلها. غير أن الحال لم يكن كذلك في أبيي وجونقلي وأعالي النيل، إذ شهدت تلك المناطق منحى مناقضا لهذا الاتجاه الإيجابي. فمنذ اندلاع القتال في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس، ودوريات البعثة التي تحاول الوصول إلى مواقع الاشتباكات تُعطل بصورة متكررة، إذ يقف في وجهها أشخاص مسلحون، البعض منهم يمكن تمييزهم بزيهم العسكري، والبعض الآخر يتحركون في ملابس مدنية. وتكرر مرارا إيقاف المحاولات التي تقوم بها البعثة للتحقق مما يرد في التقارير عن مواقع عسكرية جديدة، أو تعرضت للعرقلة بطرق أخرى. فمن أصل ما مجموعه ٢٢١ دورية سُيرت في منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مُنع ما لا يقل عن ٣٣ دورية (أو ١٥ في المائة)، ثم ارتفع العدد كثيرا في آذار/مارس حيث مُنعت ٢١ دورية (٢٦ في المائة) من أصل ٨٢ من دوريات البعثة من بلوغ مقصدها. والأهم من ذلك، لم تتمكن دوريات البعثة منذ كانون الثاني/يناير، مع ما بذلته من محاولات مستمرة، من الوصول إلى المواقع التي شهدت أعمال قتال، بما في ذلك ماكير أبيور، ونونق، وتوداش، وتاج اللي. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت دوريات البعثة في كثير من الأحيان للمضايقات، مما حال دون تنفيذ مهامها. والمناطق التي كانت فيها البعثة أكثر عرضة لمظاهر العدوان السافر هي قولي ودفرة وشيقي وأم خير.

٥١ - وفي آذار/مارس، وبسبب العمليات التي ينفذها الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجيش الشعبي) ضد الميليشيات المسلحة التابعة للواء أتور والنقيب أولونيي في ولايتي أعالي النيل وجونقلي، طلب الجيش الشعبي أن تبقى البعثة خارج محليات بيجي وأيود وقجاك. ورفع الجيش الشعبي هذا الحظر في أواخر آذار/مارس، بعد أن أضر كثيرا بقدرة البعثة على التحقق من الحالة العسكرية والإنسانية في هذه المناطق، ومنع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الوصول إلى المدنيين المتضررين.

٥٢ - أما في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فإن معظم أفرقة الرصد المشتركة التي حاولت تنفيذ مهمة اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار المتمثلة في التحقق من قوام الوحدات المتكاملة المشتركة - الجيش الشعبي، تمكنت من الوصول إلى تلك القوات. إلا أن القادة المحليين قالوا في حالات عدة إنهم لم يُبلَّغوا بعملية التحقق وإنهم ليسوا مستعدين لها. ولما أرسلت أفرقة الرصد المشتركة في وقت لاحق دوريات إلى المواقع ذاتها، جوبهت بالرفض أيضا.

شرطة البعثة

٥٣ - يضم عنصر الشرطة ٧١٣ مستشارا، منهم ١٣٤ من الضابطات، من القوام المأذون به البالغ تعداده ٧١٥ فردا. وقامت شرطة البعثة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتدريب ٣٧٩ ٢٣ فردا من جهاز شرطة جنوب السودان وأكثر من ٥٠٠ ٤ فرد في شمال السودان على المهام الأمنية المتعلقة بالاستفتاء. وبالإضافة إلى ذلك، دُرب ٨٠٠ ١ من ضباط الشرطة على مهام الأمن المتعلقة بالانتخابات، ودُرب ٤٥٠ ضابطا على تقنيات مكافحة الشغب. وأصدرت شرطة البعثة كتيبا يتعلق بالأمن أثناء الاستفتاء باللغتين العربية والإنكليزية لتوعية أفراد الأمن بالأدوار والمهام المنوطة بهم. ووُزعت ٠٠٠ ٣٠ نسخة من الكتيب تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طباعتها على أفراد جهاز شرطة جنوب السودان وشرطة حكومة الوحدة الوطنية والأجهزة الأمنية الأخرى المشاركة في الاضطلاع بالمهام الأمنية المتعلقة بالاستفتاء. ولا تزال شرطة البعثة توفر التدريب للشرطة في ولاية جنوب كردفان استعدادا للانتخابات التي ستُجرى هناك في أيار/مايو.

٥٤ - ونفذت شرطة البعثة ٢٥٥ ٣ دورية في منطقة البعثة، منها ٦٣٨ دورية مشتركة مع الشرطة المحلية ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين والكيانات الأخرى في البعثة، لبناء الثقة والقيام بدوريات بعيدة المدى. ولا يزال ضباط شرطة البعثة يتقاسمون نفس المواقع مع مفوضي جهاز شرطة جنوب السودان في كل ولاية من الولايات العشر بهدف تقديم المشورة والدعم التقني.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٥ - نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمليات ناجحة للتسريح في واو وكادقلي والخرطوم. وبفضل ذلك سُرح ما مجموعه ٠٣٠ ٧ مقاتلا سابقا، منهم ٦٦٦ ١ امرأة و ٤٢٠ مشاركا من ذوي الإعاقة. وفي ٢٩ آذار/مارس كان البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أفضى إلى تسريح ما مجموعه ٢٦٣ ٤٤ من المقاتلين السابقين، منهم ٢٩٨ ٣٢ مقاتلاً في الشمال و ٩٦٥ ١١ مقاتلا في الجنوب، بما في ذلك ١٧٩ ١١ امرأة و ٦٩٦ ٣ من المشاركين من ذوي الإعاقة.

٥٦ - وفي نهاية شباط/فبراير، كان ٢٨٠ ٢٧ من المقاتلين السابقين قد تلقوا معلومات عن فرص إعادة الإدماج في شمال السودان وجنوبه. وسجل ٣٥٤ ١٧ فرداً من هؤلاء لدى شركاء البرنامج الإنمائي في التنفيذ لتلقي الدعم لإعادة الإدماج، وأنهى ٠٨١ ١٢ عنصرا التدريب الذي يتضمنه البرنامج، وتسلّم ٧٠٠ ٨ مواد إعادة الإدماج.

٥٧ - ورغم أهمية ما أُحرز من تقدم وما بُذل من جهود، فإن الفجوة القائمة بين التسريح وإعادة الإدماج كانت مصدر قلق للأطراف الوطنية لما تشكله من خطر محتمل يهدد الأمن والاستقرار في جنوب السودان والمناطق الحدودية. وسعيا من البعثة إلى تدارك هذه الفجوة، قررت تنفيذ أنشطة لإعادة الإدماج من قبيل المشاريع التي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة والمشاريع الصغرى، بهدف مساعدة المفوضتين الوطنيتين المعنيتين بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جهود التخفيف من حدة المخاطر التي قد تنجم عن إحساس المستفيدين من برامج التسريح بالإحباط في انتظار إحالتهم إلى الشركاء في التنفيذ لإعادة إدماجهم.

٥٨ - وبطلب من المفوضية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، توقفت عمليات التسريح في فترة الاستفتاء من أجل السماح للمقاتلين السابقين بالمشاركة في الاقتراع. وفي شمال السودان، استمرت عملية التسريح، ويُتوقع الانتهاء من مرحلتها الأولى بحلول ٩ تموز/يوليه.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة الألغام في مساحة تبلغ ٣٦٦ ٨٦٩ ٢ مترا مربعا من الأراضي، ودمر ٥٤٤ ١ لغما مضادا للأفراد، و ٣٢١ لغما مضادا للدبابات، و ١٣٧ ٦٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والذخائر، و ٥٩٠ ٨ قطعة من الأجهزة غير المنفجرة. وفُتح ما مجموعه ١٣٥ كيلومترا من الطرق، واستفاد في المناطق المتضررة ٦٧٩ ١١ شخصا من التوعية بمخاطر الألغام، ومنهم النازحون داخليا المقيمون في مخيمات. وسهلت عملية تطهير الأراضي تنقل السكان المحليين بحرية، وإيصال المساعدات الإنسانية، وعودة النازحين.

رابعا - حماية المدنيين

٦٠ - في أعقاب تجدد أعمال العنف في جونقلي وأعالي النيل وأبيي، رفعت البعثة أعداد أفرادها في المناطق المتضررة، وساعدت في حماية من شردتهم أعمال العنف، وكثفت اتصالاتها السياسية مع الجهات المعنية. بيد أن سد طريق الوصول في وجه البعثة قلص كثيرا من قدرتها على تسيير الدوريات في مناطق النزاع، مثل أبيي وجونقلي وأعالي النيل، ومنعها من مواصلة التصدي للمخاطر التي تهدد المدنيين.

٦١ - ومع ذلك، ما أن رُفعت القيود في ١٨ آذار/مارس حتى سيرت البعثة في سلسلة من الدوريات المشتركة بين العسكريين والمدنيين في المناطق المتضررة، ولا تزال تبذل الجهود للوصول إلى جميع المناطق المتضررة التي أُزيلت منها الألغام. ومنذ ٢١ آذار/مارس وصلت

البعثة إلى معظم المحليات الأشد تضررا، بما في ذلك ميوم (ولاية الوحدة)، وأواشي (ولاية أعالي النيل)، وفنجاك، وخور فلوس، وأيود، وداك، وأورور، ونيرول (جميعها في ولاية جونقلي)، ولا تزال العمليات جارية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المشردين داخليا والمدنيين المتضررين في هذه المناطق.

٦٢ - ولتسهيل الدعم الذي تقدمه البعثة لحكومة جنوب السودان، وتعميم إجراءات الحماية في جميع عناصر البعثة، أنشأت البعثة أفرقة للحماية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تحت قيادة المنسقين على صعيد الولايات، وبالتعاون الوثيق مع المجموعات المعنية بالحماية على صعيد الولايات التابعة للفريق القطري للعمل الإنساني. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة النجاح في تحقيق الأهداف المتوخاة من التدخلات التي تُنفذ بالتعاون مع السلطات المدنية والدوريات العسكرية.

٦٣ - وفي أعقاب الهجمات التي شُنت في كانون الثاني/يناير في أبيي وولاية جنوب كردفان على قوافل الجنوبيين العائدين، وضعت البعثة والمجموعة المعنية بالحماية شبكة تأهب لرصد القوافل في المناطق الثلاث المشمولة بالبروتوكول وجنوب السودان. وساعدت البعثة أيضا على إجراء مناقشات ثنائية بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بهدف حل المسائل الأمنية ذات الصلة بأبيي، وضمان الأمن لقوافل العائدين سواء التي تنظمها الدولة أو التي تنطلق بصورة عفوية.

٦٤ - ويوجد لدى المجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان، التي يشارك في رئاستها كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي، أفرقة للحماية تضم مجموعة من كبار الضباط في كل ولاية من ولايات جنوب السودان العشر. وتقوم هذه الأفرقة بتنسيق أعمال الشركاء في مجال حماية المغتربين ودعمها، وتواصل إجراء عمليات تقييم سريعة للاحتياجات في مجال الحماية في جميع الولايات لوضع اليد على المخاطر التي تهدد السكان وتحديد سبل التصدي لها. وتُعطى الأولوية لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس من خلال إنشاء شبكات للتدخل.

٦٥ - وفي أبيي، واصلت البعثة وشركاء الأمم المتحدة تهيئة ملاذ آمن احتياطي في بلدة أبيي لحماية المدنيين في حالة الخطر الوشيك. وهذا العمل جزء من تدخل استراتيجي أوسع نطاقا يشمل تسيير دوريات قوية في منطقة أبيي، والتنسيق الوثيق مع الشركاء في المجال الإنساني لمعالجة شح المياه لأسباب ذات صلة بالنزاع، والدعوة المستمرة في المجال السياسي، والتنسيق مع الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدة الشرطة المتكاملة المشتركة، ومواصلة بذل الجهود لتعزيز تدابير الحماية القانونية.

حماية الأطفال

٦٦ - رغم أنه لم ترد تقارير عن قيام الجيش الشعبي عمليا بتجنيد الأطفال في جنوب السودان، لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجود أطفال بالزي العسكري في صفوف الجيش الشعبي وهم يحملون أسلحة في بعض الأحيان. وفي آذار/مارس ٢٠١١، وبانتظار تحديد الاتفاق رسميا، طلب الجيش الشعبي دعم الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ أنشطة خطة العمل الموقّعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتعالج الخطة مسألة تجنيد الأطفال عن طريق استكمال تحديد هوية جميع الأطفال الباقين في صفوف الجماعة المسلحة وتسريحهم منها. وسوف تُجرى في إطار المرحلة الثانية من خطة العمل زيارات تقييمية إلى المناطق الانتقالية، بما في ذلك في جاو والكرمك، حيث شوهد أطفال في صفوف قوات الجيش الشعبي. ويتوقف رفع الجيش الشعبي لتحرير السودان من مرفقات تقريري السنوي عن الأطفال والتراع المسلح على الامتثال التام لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم بما يتماشى وقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

٦٧ - وإذا كانت ولاية النيل الأزرق قد شهدت عمليات لتسريح الأطفال، فإن التقارير تتحدث عن عمليات تجري على قدم وساق لتجنيد الأطفال في ولاية جنوب كردفان. فقد سُرح في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في ولاية النيل الأزرق ١٤٠ طفلا كانوا مرتبطين بالجيش الشعبي. وكان الأطفال المسرّحون ضمن قائمة تضم ٢٢٠ طفلا قدمها الجيش الشعبي إلى المفوضية المشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تموز/يوليه ٢٠١٠. ولا تزال الجهود تُبذل لتسريح الأطفال المتبقين، وعددهم ٨٠ طفلا، في الأشهر المقبلة. وأما في ولاية جنوب كردفان، فقد استطاعت الأمم المتحدة التأكد من صحة تقارير تتحدث عن مواصلة الجيش الشعبي تجنيد الأطفال دون هوادة. ويجري تجنيد الأطفال علناً في دار الضيافة التابعة للجيش الشعبي في بلدة كادقلي. ويُرسل الأطفال بعد تجنيدهم لتلقي التدريب العسكري في البحيرة البيضاء/جاو.

خامسا - الحالة الإنسانية والإنعاش والعودة

التطورات الإنسانية

٦٨ - رغم أن الحالة الإنسانية العامة تحسنت في جنوب السودان، لا تزال الظروف هشة هناك. فقد أوردت التقارير أن حوالي ٤٥٠ شخصا قُتلوا هذا العام نتيجة النزاع وشُرد ٣٦ ٠٠٠ شخصا كذلك خلال الهجوم الذي شنه الجنرال أتور في فانجاك في شباط/فبراير. ومما يثير المخاوف أيضا الآثار الإنسانية الناجمة عن التصعيد الأخير لأعمال العنف التي

شاركت فيها قبيلة المورلي، إذ حدثت اشتباكات كل يوم تقريبا، فضلا عن الاشتباكات التي لا تزال تندلع بين قبيلتي بيلي والدينكا في ولاية غرب الاستوائية وبين الجيش الشعبي والميليشيات في شرق الاستوائية.

٦٩ - وقد عاد من الشمال إلى الجنوب أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ من الجنوبيين منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتتوقع حكومة جنوب السودان أن يعود ٠٠٠ ٣٠٠ شخص آخرين قبل نهاية الفترة الانتقالية في تموز/يوليه. وقد تباطأت وتيرة العودة في كانون الثاني/يناير من ٠٠٠ ٢ عائد في اليوم إلى ٠٠٠ ٢ عائد في الأسبوع في المتوسط، ويرجع ذلك جزئيا إلى انعدام الأمن على طرق العودة في جنوب كردفان وأبيي، ونقص التمويل المرصود من حكومة جنوب السودان لنقل العائدين.

٧٠ - وقد عملت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية جنوب السودان للإغاثة وإعادة التعمير على نحو متضافر لنقل أكثر من ٠٠٠ ٥ عائد تقطعت بهم السبل في محطة على طريق كوستي في ولاية النيل الأبيض لمدة وصلت إلى ثلاثة أشهر.

٧١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، ما زالت حالة الأمن الغذائي هشة. فقد قدر التحليل السنوي للاحتياجات وسبل العيش أن حوالي ١٠ في المائة من سكان السودان سيظلون في عام ٢٠١١ في حالة شديدة من انعدام الأمن الغذائي، وأن ٢٦ في المائة منهم سيكونون في حالة معتدلة من انعدام الأمن الغذائي.

٧٢ - ولا يزال الشركاء في المجال الإنساني يقدمون الجزء الأوفر من الخدمات الأساسية في الجنوب. ففي قطاع الصحة وحده، يقدم الشركاء أكثر من ٨٥ في المائة من جميع خدمات الرعاية الصحية. وقد ناشدت حكومة جنوب السودان المجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة عملية الطوارئ الحالية، بينما تحاول الحكومة جاهدة بناء قدراتها في تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها.

٧٣ - ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يشكل مصدر قلق كبير وإن كانت الخطوات التي اتخذتها حكومة جنوب السودان أدت إلى تحسين بيئة العمل. فقد أُبلغ خلال عام ٢٠١٠ عن ١٣٩ من الحوادث المنفصلة لمضايقة العمليات الإنسانية والتدخل فيها. وسُجلت حتى ١٤ آذار/مارس ١١ حالة إضافية. وكانت معظم الحوادث إما أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني وإما مصادرة لأصول الإغاثة. ويتركز وباء الليشمانيا (الكلازار) جغرافياً في شمال ولاية جونقلي حيث لا يزال من الصعب الوصول إلى هناك.

الإنعاش والتنمية

٧٤ - بدأت حكومة جنوب السودان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء إنمائيين آخرين، عملية صياغة خطة إنمائية لجنوب السودان. وستمتد الخطة لفترة سنتين تبدأ في تموز/يوليه، وهي تستوفي المتطلبات المنصوص عليها في ورقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر. ويتمثل الهدف من الخطة، إلى جانب الوثيقة المعنونة ''رؤية عام ٢٠٤٠''، في رسم خريطة طريق واضحة لأولويات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب فيما بعد فترة اتفاق السلام الشامل. وستُستخدم أيضا لتحديد مخصصات الميزانية وستشكل توجيها للشركاء الإنمائيين في ما يتخذونه من قرارات ذات صلة بالتمويل.

٧٥ - ويجري الاضطلاع بتنفيذ خطة العمل المتعلقة بمهام الحكم الأساسية الـ ١٩ التي كانت حكومة جنوب السودان قد قدمتها خلال اجتماع تقني رفيع المستوى استضافه الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وذلك تحت رعاية الفريق العامل المعني بتعزيز القدرات برئاسة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرت تعبئة أكثر من ٨٠ في المائة من التمويل اللازم لإقامة المهام الأساسية الـ ١٩ بينما تمضي حكومة جنوب السودان على خطى سليمة صوب إرساء تلك المهام بحلول وقت الاستقلال.

٧٦ - وفي شباط/فبراير، قدمت فرقة العمل التابعة لحكومة جنوب السودان المعنية ''بالتحضير لعام ٢٠١١''، إطارا يتضمن ٦٠ إجراءً عاجلا تعتزم الحكومة اتخاذه استعدادا لقيام الدولة. وفي إطار برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يضطلع أفراد من متطوعي الأمم المتحدة وموظفي الخدمة المدنية من الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بمهام في مكاتب حكام جميع الولايات العشر وفي الوزارات الرئيسية لحكومة جنوب السودان لمساعدة السلطات على وضع مهام الحكم الأساسية المذكورة.

٧٧ - ويجري الاضطلاع حاليا ببرامج رئيسية لتثبيت الاستقرار مُمولة من صندوق إنعاش السودان، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ثلاث من أكثر ولايات الجنوب انعداما للأمن واحتمالا باندلاع نزاعات. وتستند البرامج إلى الأولويات التي حددتها لجنة أمن الولاية وتركز على بسط سلطة الدولة على المناطق العالية المخاطر.

العودة وإعادة الإدماج

٧٨ - يظل أكبر التحديات التي تعترض عمليات العودة، ماثلا في إعادة إدماج العائدين إدماجا مستداما في الأقاليم الجنوبية ذات القدرة الاستيعابية الضعيفة للغاية. فبعد بداية متذبذبة، حسّنت حكومة جنوب السودان تنسيق عملية العودة وإدارتها. وفي ٣٠ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصدرت إجراءات تشمل جميع جوانب عملية العودة من تسجيل العائدين ونقلهم إلى استقبالهم وإعادة إدماجهم المبكر. وأُنشئت لجان العودة في كل ولاية، برئاسة لجنة الإغاثة والتعمير في حكومة جنوب السودان، إلى جانب فرقة عمل معنية بالعودة مقرها في جوبا ويرأسها وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث.

٧٩ - وسعيا إلى دعم التنسيق الحكومي، جرى تشكيل قطاع لعمليات العودة الطارئة بقيادة المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأُنشئ أيضا فريق مواضيعي معني بإعادة الإدماج المستدام، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسته، بهدف تنسيق البرامج المتوسطة الأجل فيما بعد إعادة الإدماج المبكر. وبدأ في منتصف آذار/مارس تنفيذ مجموعة من المشاريع السريعة الأثر الرامية إلى الدفع بعجلة انطلاق الأنشطة الاقتصادية المحلية وإيجاد مصادر رزق في أوساط مجتمعات العائدين. وأعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية للولايات الأربع التي تشهد أعلى معدلات العودة (الوحدة، وشمال بحر الغزال، وأعالي النيل وواراب) لتقديم الدعم في مجال تخصيص الأراضي والتخطيط الحضري، ويقوم بربط ذلك بجهود تقديم المساعدة الإنسانية لكفالة انتقال سلس إلى إعادة الإدماج المستدام. وما فتئت المجموعة الفرعية المعنية بحماية الأطفال تضطلع بدور فعال في الدعوة إلى مراعاة مسائل الحماية المتعلقة بالأطفال خلال عملية العودة، وبوضع مبادئ توجيهية لعودة الأطفال الذين فُصلوا عن أسرهم.

٨٠ - وفي إطار الجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان لتوسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية إلى مجتمعات العائدين، انتهت حكومات الولايات من إنجاز أكثر من ١٤٥ تقييما في مختلف أنحاء الجنوب. وباستخدام المعلومات التي تم جمعها، تضطلع حكومة كل ولاية حاليا بوضع خطة لإعادة الإدماج على صعيد الولايات. وتُحتسب كلفة هذه الخطط بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتوقع من كل إدارات الحكم المحلي في الولايات والوزارات التنفيذية المعنية على مستوى حكومة جنوب السودان أن تقدم دعما ماليا مباشرا. وستُعرض تلك الخطط وأي أوجه عجز في التمويل على المجتمع الدولي في اجتماع مائدة مستديرة يعقد في منتصف نيسان/أبريل.

سادسا - الحوكمة وحقوق الإنسان

سيادة القانون

٨١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات وإعادة الإدماج، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الثلاث المشمولة ببروتوكولات السلام. فقد

نظمت البعثة دورتين تدريبيتين في ولاية النيل الأزرق عن إدارة السجون وحماية الأطفال، وعقدت حلقة عمل أخرى عن المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية في منطقة أقوك/أبيي.

٨٢ - وفي الجنوب، أنجزت البعثة تقييمها الأولي لقطاع العدل في ٨ من أصل ١٠ ولايات جنوبية وستصدر تقريرا عنه لدى الانتهاء منه. وجرى إقرار الأمر الرئاسي المؤقت لخدمات السجون لعام ٢٠١١ لجنوب السودان بالتوقيع عليه وقدمت البعثة الدعم في وضع خطة موحدة لأنشطة خدمات السجون لعام ٢٠١١.

٨٣ - وتواصل اشتراك مستشاري شؤون الإصلاحيات في العمل في مواقع واحدة في شمال السودان وجنوبه، لكن تقديم الخدمات لنظامَي السجون كليهما لا يزال معطلا بسبب قيود ذات صلة باستمرار مشاكل مرتبطة بحصول المستشارين على تأشيرات الدخول لأغراض تناوبهم. وقد أدى ذلك إلى تقليص عدد موظفي السجون المعارين إلى البعثة. وتشارف عملية إصلاح السجون في جنوب السودان في كل من جوبا وملكال، وواو، ويامبيو، وبور، على الاكتمال. وسيجعل ذلك معاملة السجناء وتوفير بيئات سجن مراعية للاحتياجات الإنسانية متوافقة مع معايير الأمم المتحدة. واكتمل أيضا تشييد زنزانات في سجن أبيي.

٨٤ - وقام مشروع الاستعراض المؤقت لقطاعَي العدالة والأمن المشترك بين البعثة وحكومة جنوب السودان بفحص قدرات ١٤ مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة والأمن في الحكومة. ويتمثل الهدف من الاستعراض في تعزيز الأخذ بزمام عمليات تنمية هذين القطاعين على المستوى المحلي، وزيادة فهم الآليات الرسمية وغير الرسمية للأمن وتسوية النزاعات، وفي مساعدة حكومة جنوب السودان على تحديد أولويات التنشيط والتحول في قطاع العدالة والأمن في أعقاب نتيجة الاستفتاء.

حقوق الإنسان

٨٥ - حظيت الحقوق والحريات السياسية بالاحترام والتأييد إلى حد كبير خلال عملية الاستفتاء، بالرغم من بعض العيوب التي طالت الإطار القانوني وحدوث تأخر في أنشطة التربية الوطنية. وقد أسهم الخطاب السياسي المتسم بلهجة تهديدية للجنوبيين المقيمين في شمال السودان، مقرونا بالغموض الذي اكتنف ترتيبات المواطنة وإحدى حملات الجيش الشعبي لتحرير السودان، في عمليات عودة واسعة النطاق في صفوف الجنوبيين من مناطق الشمال، وربما كان له دور في وقوع هجمات على قوافل العائدين في أبيي وجنوب كردفان.

٨٦ - وفي الشمال، شهدت تلك الفترة زيادة في مطالب قادة المعارضة بالإصلاحات الديمقراطية ومظاهرات طلاب الجامعات للمطالبة بالحريات السياسية والاقتصادية. وسجلت الأمم المتحدة ١١ مظاهرة خلّفت اعتقالات واحتجازات طالت أكثر من ١١٠ أشخاص. وخلال مظاهرات نُظمت يومَي ٨ و ٩ آذار/مارس في الخرطوم، اعتُقل أكثر من ٨٤ ناشطا سياسيا منهم عدة سياسيين بارزين من المعارضة. وظل ٥٧ شخصا على الأقل محبوسين في السجون دون أن توجه إليهم تُهم، بمن فيهم ١٢ زعيما سياسيا، و ٤ صحفيين و ١٢ طرفا من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

٨٧ - وفي جنوب السودان، اتخذت الحكومة بعض الخطوات الرامية إلى معالجة شواغل أثارها تقرير لبعثة الأمم المتحدة في السودان عن ادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عنف جنساني وعمليات إعدام بدون محاكمة وإساءة معاملة أشخاص في مركز الرجاف لتدريب الشرطة في جوبا في كانون الثاني/يناير. بيد أن انعدام المساءلة وارتفاع حالات الإفلات من العقاب المرتبط بالعنف وإزهاق الأرواح عموما، ولا سيما فيما يتعلق بجرائم نهب المواشي والمواجهات المسلحة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات، يظل شاغلا خطيرا.

٨٨ - ومنذ انتهاء الاستفتاء، سجلت الأمم المتحدة ١٥ حادث عنف أسفرت عن وفاة ٢٥٠ شخصا، لم يجر التحقيق في أي منها ولم يُقدم المسؤولون عن ارتكابها إلى العدالة. فعلى سبيل المثال، هاجمت مجموعة مسلحة مؤلفة من أكثر من ٥٠ شخصا في ١٦ كانون الثاني/يناير في ولاية شرق الاستوائية، حافلة كان يستقلها ١٣ شخصا من العائدين من لافون في طريقهم إلى توريت. وقد أحكمت الشرطة سيطرتها على الوضع لكنها لم تقم بأية اعتقالات. وبعد المناوشات التي وقعت في شباط/فبراير في ملكال، أكدت البعثة صحة تقارير عن قيام جنود مسلحين موالين للجيش الشعبي لتحرير السودان بمداهمة مستشفى ملكال التعليمي بحثا عن مرضى تصورت أنهم منضوين تحت لواء الميليشيات. وأفاد موظفون طبيون أنهم تعرضوا للتهديد داخل مرافق المستشفى على يد جنود مدججين بالأسلحة لمنعهم من تقديم العلاج لأولئك الأشخاص.

٨٩ - وفي ٢٨ آذار/مارس، ترأس مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة وفدا إلى بلدة أواشي (ولاية أعالي النيل) للتحقيق في تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال عمليات الاقتتال التي اندلعت يومَي ٦ و ٧ آذار/مارس بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات النقيب ألونيي. وشاهد الفريق عددا من القرى المحروقة والمهجورة في المنطقة وسمع روايات مباشرة من أصحابها عن مصرع ٤٥ شخصا على الأقل خلال عملية الاقتتال تلك.

سابعا – التخطيط لوجود في السودان لما بعد بعثة الأمم المتحدة في السودان

٩٠ – عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٩ (٢٠١٠)، وبطلب من حكومة جنوب السودان، بدأت الأمم المتحدة التخطيط لإمكانية وجود لها في جنوب السودان فيما بعد بعثة الأمم المتحدة في السودان. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة التي قد تطلبها حكومة السودان لشماله، بما في ذلك المساعدة في المسائل المتبقية في إطار اتفاق السلام الشامل ومسائل ما بعد الاستفتاء. ولئن كان حوار بشأن هذه المسائل قد بدأ، فإن أي طلب محدد لم يتكشّف بعد بهذا الشأن.

٩١ – ووفقا لعملية التخطيط المتكامل للبعثات، أجرت فرقة العمل المتكاملة الخاصة بالبعثات المعنية بالسودان والموجودة في المقر، والزملاء الميدانيون في بعثة الأمم المتحدة في السودان ومكتب الأمم المتحدة القطري، تحليلا لمخاطر النزاع وحُددت الأهداف الاستراتيجية لإمكانية إقامة وجود للأمم المتحدة في جنوب السودان لأغراض السلام والأمن. وفي الوقت ذاته، أُنشئ في الميدان فريق تخطيط متكامل مؤلف من زملاء يعملون في المقر وفي الميدان بهدف إجراء تقييمات متعمقة وتخطيط للعمليات المتعلقة بإمكانية إنشاء بعثة. وخلال مختلف مراحل هذه العملية، تواصل توثيق المشاورات مع حكومة جنوب السودان وكافة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٩٢ – ويرتكز التخطيط على عدة مبادئ، خاصة أن يكون الغرض من المساعدة (أ) أن تتولى الجهات الوطنية زمام الأمور والقيادة فيما يتعلق بتوطيد السلام والأمن وتنمية القدرات المؤسسية؛ (ب) أن تكون مستندة على المزية النسبية، بما يكفل تقسيم العمل على نحو واضح والتعاون الاستراتيجي والتنفيذي الكامل مع منظومة الأمم المتحدة ومع جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين؛ (ج) أن تستهدف تعزيز القدرات الحكومية على الاضطلاع بمسؤولياتها، وزيادة المساعدة كلما تسنى استيعابها وتقليلها لمّا تكتسب القدرات الوطنية مقومات الحفاظ على بقائها بنفسها؛ (د) أن تدرك التطورات السياسية والأمنية في السودان إلى الشمال، مع مراعاة الحاجة إلى دعم أواصر حسن الجوار؛ (هـ) أن تكون مستندة إلى أهداف محددة زمنيا ومقاييس أداء وإجراء استعراضات منتظمة لمدى إحراز التقدم صوب تحقيق نتائج واضحة من أجل كفالة وجود استراتيجية خروج واضحة المعالم، مع توافر رؤية أولية للتخطيط مدتها ثلاث سنوات بولايات قابلة للتجديد لسنة واحدة.

٩٣ – وفيما يتعلق بمجالات الدعم المحتملة، ركّز التخطيط على مساعدة حكومة جنوب السودان على تخطي فترة السنوات الهشة الأولى من استقلالها. فالمساعدة المتكاملة التي ستقدمها الأمم المتحدة ستركز على مجالات الدعم السياسي وتحقيق الديمقراطية على الصعيد

الوطني وصعيدَي الولايات والمقاطعات؛ والحوكمة وسيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتخفيف حدة النزاعات. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، وتماشيا مع القواعد والممارسة الدولية، ركّز التخطيط على تعزيز قدرات حكومة جنوب السودان على تولي مسؤولياتها السيادية عن حماية المدنيين وضمان أمن إيصال المساعدات الإنسانية. وتولى فريق التخطيط دراسة مختلف الخيارات المتاحة لتوفير الحماية المادية، بما في ذلك على يد وحدات الأمم المتحدة المشكلة.

٩٤ - وراعى التخطيط أيضا التدابير والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن جهود الإصلاح الرئيسية (بما في ذلك استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي؛ وجدول أعمال الآفاق الجديدة؛ واستعراض القدرات المدنية الدولية)؛ وهو تخطيط أُجري في ظل الأزمة المالية العالمية ومبدأ ''إنجاز المزيد بموارد أقل'' من خلال الأخذ بالمرونة وتعظيم المزية النسبية والتنسيق.

٩٥ - وقد اكتمل التخطيط الميداني بحلول نهاية آذار/مارس وأتوقع أن يكون بوسعي تقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الأمن لينظر فيها عن إمكانية إقامة وجود للأمم المتحدة في جنوب السودان، بحلول أوائل أيار/مايو. وفي ذلك التقرير، سأقدم أيضا معلومات مستكملة عن مستجدات التخطيط ذي الصلة بشمال السودان. وفي غضون ذلك، ستوثّق الأمانة العامة مشاوراتها مع الدول الأعضاء بشأن جميع التطورات ذات الصلة. وستكون للتحضيرات لعملية سلام جديدة آثار مباشرة في الميزانية على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وعلى الأمانة العامة. وسيؤدي إصدار مجلس الأمن لبيان يعرب فيه عن عزمه إقامة عملية متابعة لدعم السلام وأنه يتعين أن تبدأ بعثة الأمم المتحدة في السودان والأمانة العامة عملياتهما لتحقيق الانتقال السلس، إلى تكبد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبعثة والإدارات المعنية تكاليف تمويل تلك العمليات.

ثامنا - القضايا الشاملة في البعثة

الإعلام

٩٦ - قامت البعثة برعاية تنظيم رحلات لوسائط إعلام وطنية ودولية، مما ساهم في توفير التغطية الصحفية للاستفتاء وللدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وكرست المجلة الشهرية للبعثة ''في السودان'' صفحاتها لتغطية الاستفتاء، كما نُشرت حوالي ٥٢ قصة إخبارية عن الاستفتاء والمشاورات الشعبية في ولاية النيل الأزرق في الموقع الشبكي للبعثة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.

٩٧ - وساهمت إذاعة مرايا، التي ترعاها الأمم المتحدة، في التغطية الإعلامية للاستفتاء عن طريق إيفاد صحفيين إلى مختلف أنحاء البلد وتوجيه الدعوة إلى البعثة والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني لتوضيح عمليات وإجراءات التصويت في الاستفتاء. وأتاحت القناة أيضا تغطية الاستفتاء بالبث المباشر.

السلوك والانضباط

٩٨ - عقدت البعثة حلقات عمل للتدريب والتوعية في جميع القطاعات ونظمت أنشطة للتواصل مع السكان المحليين من أجل التعريف بمعايير السلوك التي يُتوقع أن يتقيد بها موظفو الأمم المتحدة. وواصلت البعثة رصد امتثال الموظفين لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك وتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

الشؤون الجنسانية

٩٩ - سعيا للتركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق الاستفتاء والمشاورات الشعبية وانتخابات جنوب كردفان، تعاونت البعثة مع المفوضية القومية للانتخابات لتيسير جلسات حلقة عمل عن موضوع ''المنظور الجنساني والانتخابات'' في جنوب كردفان. وقدمت البعثة أيضا دعما تقنيا من خلال تنظيم حلقة عمل بشأن رصد وتقييم عمليات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط الاستراتيجية والميزانيات والمشاريع شارك فيها ٢٠ موظفا من وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل. وقامت الحكومة النرويجية بتمويل حلقة العمل هذه بدعم من جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتواصلت الدورات التدريبية في مجال الشؤون الجنسانية لفائدة مرشحي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مواقع التسريح في الخرطوم وجنوب كردفان، شارك فيها ٣٥ من أفراد الشرطة (منهم أربع إناث) كجزء من استراتيجية ذات شقين لإدماج المنظور الجنساني في مهام الشرطة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٠٠ - واصلت البعثة دوراتها التدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء منطقة البعثة، استفاد منها ٣٩٢ ٨ فردا من أفراد البعثة. ولعل خير دليل على نجاح البعثة في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إقدام ١٠٥ أفراد من قوات حفظ السلام بالتماس المشورة والفحوص الطبية بصورة طوعية خلال هذه الفترة. وعلى مستوى الولايات، تمكنت البعثة من الوصول إلى ١٨٩ ٤ سودانيا عن طريق إدماج برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب

كردفان، وهي تركز حاليا جهودها على ٠٠٠ ٥ فرد من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان في غرب ولاية بحر الغزال.

أمن الموظفين

١٠١ - ظلت نسبة الأعمال الإجرامية التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة تماثل تقريبا نسبتها في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، وإن كانت زيادة عدد السكان والوجود الدولي في جوبا قد ساهمت في ارتفاع معدل الجرائم البسيطة المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة. وفي الخرطوم، لا تزال معدلات الجريمة جد منخفضة. وبصفة عامة، تعرض موظفو الأمم المتحدة في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة إلى ٤ من حوادث الاعتقال والاحتجاز، و ١٣ حالة من حالات الاعتداء والمضايقة، و ١٩ حالة سطو وسرقة. وفي حادث مفجع وقع في مطلع شباط/فبراير، قُتل أحد موظفي الأمم المتحدة أثناء تبادل لإطلاق النار في ملكال.

التنسيق مع بعثات حفظ السلام الأخرى

١٠٢ - واصلت البعثة تبادل المعلومات بشكل منتظم مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وساهم تعاون البعثة مع العملية المختلطة في تبادل المعلومات والتخطيط لتنسيق الأنشطة على امتداد جانب كل منهما من الحدود. وركزت جهود الاتصال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جماعات المتمردين التي تنشط في المنطقة الحدودية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وقد أفضى ذلك إلى تكوين فهم مشترك لتحركات هذه الجماعات وأساليبها التكتيكية وأعمالها، وساعد البعثتين على اتخاذ سلسلة منسقة من الإجراءات لرصد جماعات المتمردين والمساهمة في حماية المدنيين.

الجوانب المالية

١٠٣ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥٧/٦٥ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مبلغا يتجاوز بقليل ٧٠ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بالإضافة إلى مبلغ ٩٣٨ مليون دولار الذي اعتُمد بالفعل للإنفاق على البعثة بموجب أحكام القرار ٢٨٣/٦٤. وفي حال قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، فإن تكلفة الإنفاق عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية. وفي

١ نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٤٧,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٠٧٩,٢ مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى الحكومات المساهمة بقوات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على التوالي.

تاسعا – الملاحظات والتوصيات

١٠٤ – شكل إتمام استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان بنجاح إنجازا بالغ الأهمية. وهو يشهد على التزام طرفي اتفاق السلام الشامل بتحقيق السلام وعلى ما أبداه الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس كير من شجاعة لإنجاز اتفاق السلام الشامل بنجاح وتغيير مسار التاريخ في البلد. وقد بذل طرفا الاتفاق جهدا مضنيا لضمان سير إجراءات الاستفتاء في أجواء سلسة وسلمية وفي الموعد المحدد لها، وكفالة قبول الجميع لنتائجها. وكما تشهد له جميع الأطراف المعنية، جاءت النتيجة لتعكس بوضوح إرادة شعب جنوب السودان.

١٠٥ – وقد أظهر الاستفتاء أيضا مدى فعالية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن عندما يدعمه المجتمع دولي بصورة موحدة ومنسقة. وقد كانت للمساعدة اللوجستية والتقنية المقدمة من البعثة وللدعم المالي المقدم من الشركاء الدوليين أهمية حاسمة. كذلك كانت بنفس القدر من الأهمية جهود التيسير السياسي التي بذلها ممثلي الخاص، والعمل الدؤوب الذي اضطلع به موظفو البعثة كافة. وقد تعززت قدرات البعثة بفضل توافق الآراء القوي الذي توصل إليه المجتمع الدولي بالإجماع بشأن أهمية الاستفتاء، وما أبداه من استعداد لدعم إجرائه بالشكل السليم.

١٠٦ – ورغم هذه الإنجازات، ينبغي ألا نغفل عن التحديات المقبلة. فالعديد من المسائل الرئيسية الواردة في اتفاق السلام الشامل لا تزال دون حل أو غير مكتملة. وما لم تعالَج هذه المسائل بصورة فعالة، فإنها قد تؤدي إلى تراجع سريع في التقدم المحرز وقد توقع الطرفين من جديد في براثن النزاع. ويجب على كل من الشعب السوداني وشركائه الدوليين مقاومة إغراء التراخي في بذل جهودهم بعد نجاح الاستفتاء. وإنني أهيب بالقيادة العليا لكل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتخذا إجراءات فورية لحل جميع المسائل العالقة.

١٠٧ – ولا يمكن لطرفي اتفاق السلام الشامل مواصلة إرجاء معالجة مسألة وضع أبيي في المستقبل. فقد أدى التأخر في مواجهة التنازلات اللازمة لحل مسألة أبيي إلى تكبد خسائر في

الأرواح، وتهديد سبل كسب العيش، ويمكن أن يتسبب بسهولة في تداعي النوايا الحسنة التي أثمرها نجاح عملية الاستفتاء. وتلتزم البعثة ببذل كل ما في وسعها للمساعدة على حفظ السلام وحماية المدنيين في المنطقة، بيد أن السبيل الوحيد المؤكد لمنع تفاقم الحوادث وتحوّلها إلى عنف واسع الانتشار هو معالجة الشواغل الكامنة بصورة شاملة. وإذ أدعو قيادة طرفي اتفاق السلام الشامل إلى العمل بسرعة لوضع الصيغة النهائية لهذه التسوية، أحثهما أيضا على العمل، في الوقت نفسه، على احتواء الحالة من خلال تنفيذ اتفاقي كادقلي، اللذين يدعوان إلى انسحاب جميع قوات الأمن من منطقة أبيي باستثناء الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة. والبعثة مستعدة للعمل مع هذه القوات لحفظ السلام بينما يجري السعي للتوصل إلى تسوية دائمة بين الطرفين. ولكن، لضمان فعالية هذا التعاون، يجب أن تُتاح للبعثة حرية الحركة في المنطقة.

١٠٨ - وتتسم المشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بأهمية حيوية لتطوير العلاقات السلمية بين الشمال والجنوب وتكيّف الشمال في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. وستشكل مسائل تقاسم السلطة والثروة والحقوق الاجتماعية والثقافية للأقليات وإصلاح الأراضي والترتيبات الأمنية، صُلب المفاوضات الناشئة عن هذه العمليات. وستكون قدرة الشمال على الانخراط في هذه المسائل بطريقة شاملة تعكس على نحو كاف تطلعات واهتمامات شعبي هاتين الولايتين عاملا أساسيا في تحديد المسار الذي سيتخذه في الفترة المقبلة. وإنني أدعو الطرفين إلى كفالة مصداقية المشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، والالتزام بآليات لتنفيذ نتائجها بعد انقضاء الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل. وأؤكد مجددا أيضا استعداد الأمم المتحدة لمواصلة دعم الحكومة في تنفيذ هذه الجوانب الحاسمة من عملية السلام.

١٠٩ - ولا تقتصر التحديات المقبلة على إنجاز اتفاق السلام الشامل. بيد أنني ألمس بوادر مشجعة في التقدم الذي أُحرز مؤخرا في المفاوضات المتعلقة بترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل في أديس أبابا، مما يعكس وعيا بأهمية التوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين بشأن هذه المسائل المعقدة. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من المسائل الصعبة التي ينبغي معالجتها قبل إتمام الانفصال. فالإخفاق في حل المسائل الأمنية، وانتشار القوات المسلحة على طول الحدود، المتنازع عليها أو غير المتنازع عليها، كفيل بإشعال فتيل العنف من جديد. وإنني أحث الطرفين على الاستفادة من جميع الموارد المتاحة لتسوية هذه المسائل بسرعة، وأقر بقيمة المساعدة المقدمة من الأطراف الثالثة. والمجتمع الدولي ككل على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، لكن فعالية العمل الذي يضطلع به رهن بما يقدمه الطرفان من توضيحات بشأن أفضل السبل للإسهام في هذه الجهود.

١١٠ - وكما لوحظ في هذه الوثيقة، وبناء على طلب من حكومة جنوب السودان، بدأ التخطيط لدعم توطيد السلام وبناء القدرات في طائفة واسعة من المجالات. وستُعرض نتائج التقييم التقني الجاري على مجلس الأمن في أيار/مايو. ومنطقيا، يمكننا أن نتوقع تشكيل البعثة الجديدة بناء على الأسس والبنية التحتية التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة في السودان، من دون الحكم المسبق على ولايتها أو تكوينها أو مفهوم عملياتها. وفي ذلك الصدد، أوصي مجلس الأمن بتأييد طلبي لتحمّل تكاليف التخطيط للبعثة الجديدة. وفي هذه الأثناء، قام ممثلي الخاص أيضا ببدء حوار مع حكومة السودان بشأن الخيارات المفضلة لديها فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في الشمال، وكذلك في أبيي والحدود التي لا يزال هناك نزاع بشأنها بين الشمال والجنوب في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. وكما سبقت الإشارة، سأقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بحلول منتصف أيار/مايو أضمّنه المزيد من مستجدات هذه المسائل التخطيطية.

١١١ - وستنتهي ولاية البعثة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي ضوء ما ورد أعلاه والتقدم المشار إليه في هذا التقرير، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، وهو موعد انتهاء الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل.

١١٢ - وأود أن أتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ برئاسة الرئيس ثابو مبيكي على جهودهما الدؤوبة المبذولة لإيجاد حل للمسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل وترتيبات ما بعد الاستفتاء، وأن أختتم بالإعراب عن امتناني لممثلي الخاص للسودان، السيد هايلي منكريوس، ولجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين مع الأمم المتحدة في السودان.

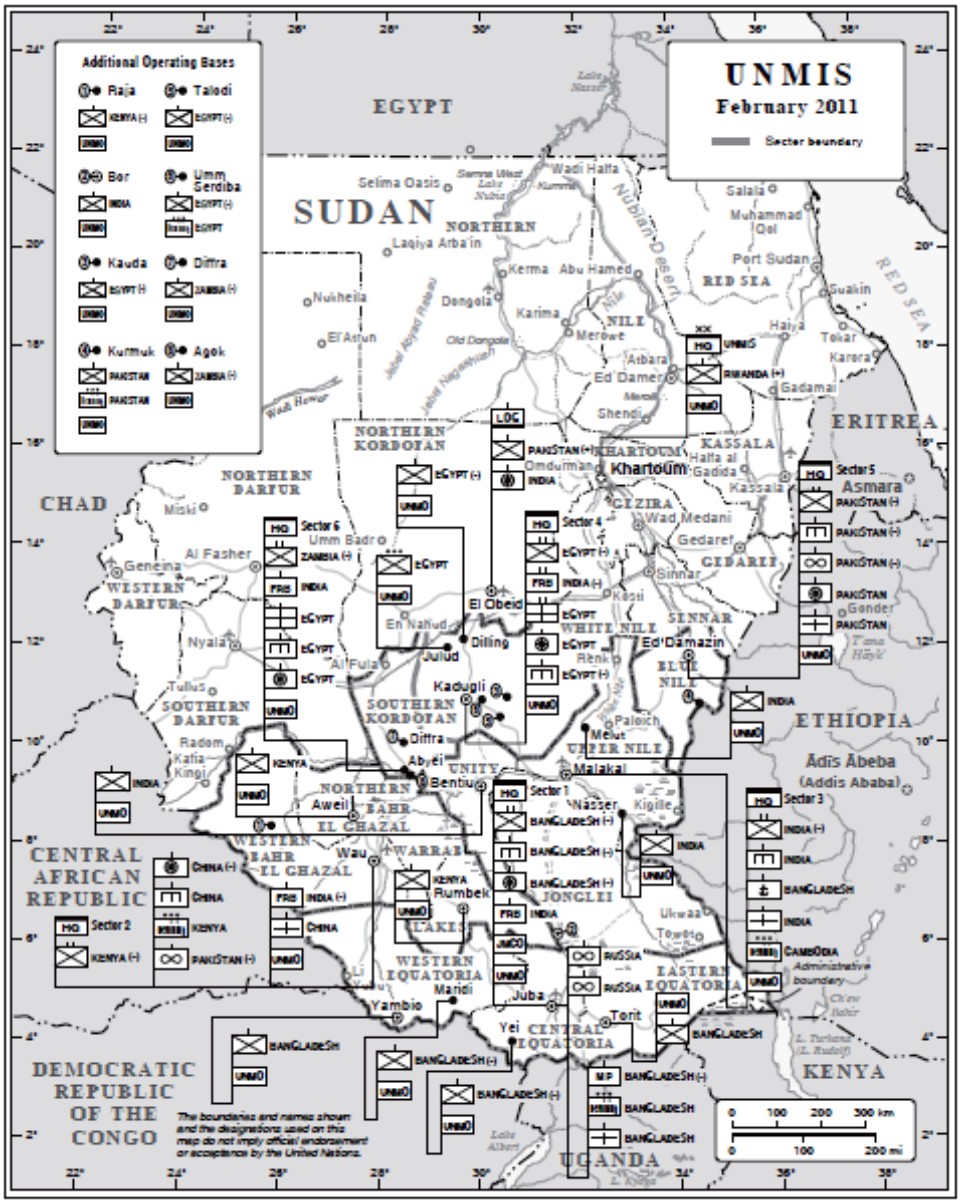
UNMIS
February 2011
Sector boundary
Additional Operating Bases
Raja
Talodi
Bor
Umm Serdiba
Kauda
Diffra
Kurmuk
Agok
EGYPT
SUDAN
CHAD
ERITREA
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
SOUTH SUDAN
Khartoum
Omdurman
Port Sudan
Juba
Malakal
Wau
Bentiu
Abyei
Aweil
Renk
Kadugli
Dilling
El Obeid
Ed Damazin
Kassala
Gedaref
Sinnar
Asmara
Addis Ababa
Nyala
El Fasher
Geneina
Zalingei
Yambio
Maridi
Torit
Kapoeta
Kiryandongo
Gulu
Arua
Kitgum
Lodwar
Lokichoggio
Lokichar
Kitale
Eldoret
Nakuru
Kisumu
Kampala
Entebbe
Jinja
Soroti
Moroto
Kotido
Mbale
Tororo
Gondar
Lake Turkana
Lake Albert
Lake Victoria
Nile
Blue Nile
White Nile
Sobat
Red Sea
Nubian Desert
Libyan Desert
Administrative boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4249 Rev. 17 UNITED NATIONS
February 2011
Department of Field Support
Cartographic Section